مركز المناصرة والإرشاد القانوني
Advocacy & Legal Advice Center (ALAC)

هم أثّروا وحاربوا فساداً
وأنت تستطيع!
قصص نجاح

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

رام الله : شارع الإرسال، عمارة الريماوي ط1
هاتف: +972 2 297 49 49
+972 2 298 95 06
فاكس: +972 2 297 49 48

غزة: شارع الحلبي، متفرع من شارع شارل ديغول، عمارة الحشام ط1
هاتف: 08 288 47 67
فاكس: 08 288 47 66

ص.ب: 69647، القدس: 95908
البريد الإلكتروني:
info@aman-palestine.org
الموقع الإلكتروني:
www.aman-palestine.org

هذا الكتيّب بتمويلٍ من الإتحاد الأوروبي

طبع في إطار مشروع: « مؤسسات المجتمع المدني والمواطن: القوة المؤثرة على إستجابة مؤسسات الدولة للمساءلة ».

ما يرد في هذا الكتيّب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر الإتحاد الأوروبي.

موظف يرفض السكوت على فساد مسؤوليه في مؤسسة أهلية

مؤسسة أهلية عمل معها ائتلاف أمان على تنفيذ مشروع لمحاربة الواسطة والمحسوبية والمحاباة، حرص من خلاله الائتلاف على رفع وعي العاملين فيها حول الفساد وسبل مكافحته، فاعتقد أحد المسؤولين في تلك المؤسسة الأهلية أنه يستطيع التستر خلف مشروع هدفه رفع الوعي في مكافحة الفساد ليمارس فساداً، من خلال قيامه بتزوير مستندات رسمية كعقود العمل والمعاملات المالية، حيث كان يعمد على توقيع عقدين للخدمة الواحدة، الاول بالسعر الحقيقي للخدمة والثاني بسعرٍ أعلى من الاول كي يَعرضه على المؤسسة الداعمة ليتحصل على فرق المبالغ من وراء الخدمة مما خلق حالة فساد تمثلت بكسبٍ غير مشروع.

لم يكن يعلم المسؤول المذكور ان أمان استطاعت إنارة الطريق أمام أحد العاملين بالمؤسسة والذي أدرك الفرق بين الممارسات السليمة في إدارة المال العام وممارسات الفساد ، فرفض السكوت على ممارسات المسؤول الفاسدة. وتوجه لائتلاف أمان ليبلّغ عما اطلع عليه وشهده وقد دعّمه بالأدلة والمستندات الثبوتية.

كان الملف الذي يحمل الرقم (33) كالصندوق المعتم، في داخله قضية شائكة جعلت فريق أمان يدعو لاجتماع طارئٍ لدراستها والإطلاع على جوانبها، وعليه شرع فريق أمان عبر لجنة شكلت لذلك بالتحقق من العقودً والمستندات التي بحوزته واكتشف بعد تواصله مع بعض الاطراف اصحاب العقود، انهم لم يوقعو على العقود التي سلّمت لأمان، بل على عقود أخرى وبمبالغ أقل، الأمر الذي جعل أمان تتأكد من وجود شبهات فساد قد تكون منتشرة في مختلف المشاريع التي نفذتها المؤسسة.

اعدت اللجنة تقريرها النهائي بوجود شبهات فساد وأوصت بضرورة احالة الملف لهيئة مكافحة الفساد، وبعد أقل من شهر من رفع القضية للهيئة تم استدعاء أمان كشاهد فيها، لتأكد الهيئة بان هنالك شبهات فساد وأنها لن تترك الفاسدين دون عقاب، حيث حوّلوا المشتبه به إلى محكمة الفساد. وهكذا اغلق مركز المناصرة هذا الملف وقد أرسلت أمان كتاباً إلى المؤسسة الأهلية بوقف التعاون معها لحين البت في القضية.

زيارة لمؤسسة أمان تكشف شبهات إختلاس للمال العام

بعد سماعها إعلاناً عبر الاذاعات المحلية يقول " من رأى منكم فاسدا فليبلغ عنه ". حملت المواطنة ملفها وتوجهت بكل ثقة الى مركز المناصرة في أمان، وقد عرضت قضيتها على الطاقم العامل في المركز، لتدرك بعد مقابلتها بأنها في المكان الصحيح من حيث الحصول على المشورة القانونية، ومن حيث العون والإسناد في المتابعة على قضيتها مع الجهات المختصة، إذ تمحورت قضيتها حول شبهات اختلاس في المال العام في مؤسسة أهلية.

استقبلت أمان الشكوى بعد اجتماع مطول مع صاحبة الشكوى، التي تحدثت عن تجاوزات مالية من قبل مديرة المؤسسة الأهلية، بحصولها على فواتير من أصحاب المحلات التجارية ومحطات الوقود وغيرهم، تقوم بتعبئتها بمواد وأدوات لم تجلبها الى المؤسسة، وتضع السعر الذي تريده على الفاتورة، منها فواتير غير ضريبية، الامر الذي جعلها تتكسب بشكلٍ غير مشروع مبلغ هائل من المال العام.

خلال اسبوع من زيارة المشتكية للمركز رفع مركز المناصرة في امان رسالة لمدير عام المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، مدعّمةً بالمخالفات المالية المقترفة والمبلّغ عنها، وبعد مرور بعض الوقت قامت أمان بسلسلة متابعات من ضمنها عقدَ لقاء مع وزير الداخلية د. سعيد أبو علي والذي جاء رده داعماً لدور وجهود المشتكية، وبتفعيل الرقابة على المؤسسة وإجراءاتها المالية والإدارية.

بعد التدقيق من الجهات المسؤولة وتحقيق النجاح باسترداد الأموال العامة المنهوبة، قام طاقم المركز بالاتصال بالمشتكية وإبلاغها بأنها قد نجحت بحماية المال العام، التي بدورها عبرت عن فرحتها قائلة: « إن شاء الله يمكن لبلدنا بأن يكون خالياً من الفساد بفضل من يقفون بوجهه» .

شرط السلامة الأمنية فساد سياسي كان لا بد من عدم السكوت عنه

استقبل مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان مجموعة من الشكاوي من مواطنين بخصوص وقفهم عن العمل بسبب شرط السلامة الأمنية، حيث أدعى بعضهم أنهم مُنِعوا مِنَ الحصول على الوظيفة العامة بسبب عدم اجتيازهم شرط السلامة الامنية، وأدعى آخرون بفصلهم من الوظيفة العامة وعدم تثبيتهم نظراً لعدم موافقة الجهات المختصة عليهم بسبب انتماءهم السياسي، ومنهم من تم إنهاء عقده دون تحصيل حقوقه المالية، وآخرين تم رفض منحهم شهادة براءة ذمة.

بدأ المركز بفتح ملفات شكاوى مواطنين تغلبت عليهم ظروف ألانقسام، لتجعلهم خلافات الاحزاب التي أصبحت تأخذ منحدراً خطيراً يشكل عائقاً بين أبناء الوطن وحقداً يستمد قوته من الواقع المرير الذي نعيشه، أشخاصاً منقوصي الحقوق.

وبعد سلسلة من المتابعات والمراسلات مع الجهات الرسمية وفي مؤتمرها السنوي للعام 2013، اصدرت أمان تقريرها السنوي والذي يتحدث عن « واقع الفساد ومكافحته في فلسطين» لتشير فيه عن استمرار مشكلة شرط السلامة الأمنية الذي أصبح جداراً في وجه بعض المواطنين، وتم الحديث عن المشكلة بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض، وقد وجهت أمان له حينها توصيةً خاصةً، طالبته فيها بوقف العمل بشرط السلامة الأمنية كونه شكل من أشكال الفساد وانتهاكٍ صارخٍ لمبدأ المساواة في الحصول على الوظائف وتكريسٍ للانقسام وتدعيمٍ للواسطة والمحسوبية والمحاباة والفساد السياسي.

عقب انتهاء المؤتمر بمدة وجيزة قام مجلس الوزراء بإصدار قرار بوقف العمل بشرط السلامة الأمنية، وطالبت أمان على اثره مجلس الوزراء بضرورة الزام المؤسسات الرسمية كافة بالقرار الذي حمل رقم (133) بخصوص وقف العمل بشرط الحصول على السلامة الامنية لشغل الوظائف العامة ومنح الرخص. وقد استطاعت أمان بناءً على هذا القرار الدفاع عن حقوق بعض المواطنين الذين كاد هذا القرار ان يسلبهم حقهم في التوظيف وفي ممارسة المهن المختلفة.

استغلال النفوذ الوظيفي يطغى على قرار المحكمة وسيادة القانون

في بداية نيسان 2014 اصدرت محمكة جناية الخليل قراراً بالافراج عن المواطنين (س) و (ع)، لكن أحد الأجهزة الأمنية رفض إطلاق سراحهم بشكلٍ مخالفٍ للقانون.

في السابع من نفس الشهر تلقى مركز المناصرة في أمان شكوى من مواطن حول عدم تنفيذ قرار المحكمة من قبل جهاز أمني، على اثرها قام مركز المناصرة والإرشاد بإرسال خطاب لوزير العدل بخصوص عدم تنفيذ قرار المحكمة، وتمت مطالبته بالنظر بالشكوى التي تشير الى عدم الإلتزام بالتشريعات والقوانين السارية، فالقانون الاساسي الفلسطيني المعدل وفقاً للمادة 106 منه ينص على أن " الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، للمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له "، كما تم إرسال رسالة للنائب العام بخصوص عدم احترام قرارات المحاكم الفلسطينية التي يقوم بها بعض الموظفين العامين، وقد رفض الجهاز الامني تنفيذ قرار الافراج في وقته.

استمر المركز في المتابعة مع كافة الجهات ذات العلاقة وبشكل خاص مع رئيسي الجهاز الامني والهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وقد توجت هذه الجهود بتنفيذ قرار المحكمة والإفراج عن المواطنين.

بلاغ مواطنين يحمي المال العام ويحارب التهرب الضريبي

كانت القضية رقم (41) تحمل في ثناياها نصوصاً قدمها مواطنين، تفيد بأن شركة كهرباء تأسست منذ أكثر من 35 عام متهربة ضريبياً، وأن الشركة تلزم المواطنين على دفع تكلفة شراء المعدات اللازمة لتقديم خدمة الكهرباء، لتصبح هذه المعدات مُلكاً للشركة فيما بعد رغم انها على حساب المواطن، وذلك عبر إجبار المواطنين على التوقيع على اتفاقية معدة من قبل الشركة يتنازل بها المواطن عن حقه في المعدات لأجل تزويده بتلك الخدمة الحيوية ودون تزويد المواطنين بنسخة عن الاتفاقية الذي هو بالأساس طرفاً فيها، وليس هذا فحسب بل فرض رسوم إضافية بمبلغ 80 شيقل تذهب 30 شيقل منها للموظفين رغم انهم يتقاضون رواتبهم و50 شيقل لمالكي الشركة ليصبح رأس مال الشركة من نصف مليون دينار إلى 3 مليون دينار.

بدأ طاقم أمان ببلورة الافكار ليستطيع تحديد جهة الاختصاص لمخاطبتها، فجهّز المركز كتاباً إلى وزارة المالية بخصوص مسألة التهرب الضريبي الواردة في القضية، وقد جهّز كتاب آخر بخصوص القضايا المتعلقة بتعاملات الشركة مع المواطنين، والتي هي من اختصاص مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

وبعد عدد من المتابعات، وصل رد من وزارة المالية يفيد بتعديل تسجيل الشركة، وأن دائرة ضريبة القيمة المضافة ستقوم بحصر المستحقات الضريبية المترتبة على نشاط الشركة عن الاعوام المنصرمة للعمل على تسديدها وفقاً للأصول.

وقد عقدت أمان جلسةً استماع في مقرها للدكتور عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة ورئيس مجلس تنظيم قطاع الكهرباء حول نظام التعرفة الجديد ورسوم الربط الكهربائي، وكانت الغاية الاساسية منها هو تعزيز مفهوم المساءلة والشفافية.

وجاء رد رئيس مجلس قطاع الكهرباء برسالةٍ رسمية تفيد بمعالجة الشكوى وبمخاطبة الشركة كي تتقيد بتطبيق نظام التعرفة ورسوم الربط المقرة من قبل مجلس التنظيم المذكور. وبناء على كل ما سبق ابلغ المركز مقدمي الشكوى أن القضية أخذت مجراها، وان مجلس التنظيم قد تابع القضايا مع الشركة ليلزمها بما هو مقر لديها وتحقيق الشروط الضامنة لحقوق الكل دون استثناء، ومنع التهرب الضريبي فيها. وقد اعربوا عن سعادتهم لنجاح تدخلهم ووعدو ان يبقوا دائما مدافعين عن حماية المال العام من الاهدار.

استشارة قانونية قدمتها أمان تساعد مواطن في كشف شبهات فساد

مدير فرع مؤسسة أهلية اتصل هاتفياً على رقم مركز المناصرة المجاني 1800180180 ليبلغ عن اختلاسٍ في المال العام في المؤسسة التي يعمل لديها حديثاً ضمن فترة التجربة، وبان السلطة الفلسطينية قدمت دعماً بقيمة 125 الف دولار لتأهيل مركز تابع للمؤسسة الأهلية بعد ان كان مغلقاً لأكثر من سنتين، ولكن كان يتم صرف هذه الأموال على أعمالٍ تجهيز المركز وتأهيله وصيانته بلا إجراءات ادارية وقانونية سليمة كعدم طرح العطاءات واستدراج العروض.

ودعَّم مقدم الشكوى تبليغه كتابةً وارفق معه صور عن مستندات وفواتير وهمية كان يستعملها القائم بأعمال الصيانة في المركز المذكور، والذي كان يقوم بالاعمال منفرداً وبدون إطلاع مدير المركز على ما يقوم به.

يقول المشتكي في كتابه «ذات يوم وقع بين يديَّ وبالخطأ من سائق الجمعية ملفاً به فواتير وسندات صرف وشيكات موقعة من الجمعية الأم الكائنة في القدس من حساب المركز في البنك العربي لأن للجمعية حسابين بنكيين. لأتفاجأ بأن جميع الشيكات قد تم إصدارها بناء على فواتير وقّع عليها مدير الصيانة وهي مبالغ وهمية إما بنسبة 50 % أو 100 %» .

ويتابع المشتكي " قمت بالتواصل مع مدير الجمعية العام والسكرتير العام لإعلامهم عن الامر وقد زودتهم بالمستندات، وقد شكروني على حرصي في إدارة المركز. وبعد فترة من الزمن تفاجأت بإصدار كتاب بإنهاء خدماتي بعد انتهاء فترة التجربة وتسليم ما في عهدتي لشخص عيّن محلي ".

ويستمر بالقول " لم أفقد الامل فتركت كل السلبيات التي سببتها لنفسي جانباً وتحركت باتجاهٍ آخر بعد استنفاذ كافة سبل المتابعة على الموضوع مع مجلس ادارة الجمعية، فبعد اتصالي بمركز المناصرة في امان والحديث معه حول القضية، قررت التوجه إليهم ".

بدأت أمان بجمع بعض المعلومات للتأكد من صحة الادعاء، وقد قدمت استشارتها القانونية للمواطن وإلى ضرورة توجيه القضية عبر رسالة رسمية إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية للتحقق من التجاوزات المالية والادارية الواردة في القضية، وهذا ما تم. إذ سرعت أمان بإرسال رسالة إلى الديوان المذكور، لتحثهم على بدء التحقق من المعلومات وربط المشتكي في متابعاتهم لتوضيح بعض الامور الذي هو على اطلاع بخصوصها ليجهّز الديوان تقريراً كاملاً حوّلَهُ إلى هيئة مكافحة الفساد لوجود شبهات فساد فيه.

يختم المشتكي قوله " كان من المهم توجهي وتحركي إلى مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان، الذي بدوره ساعدني من حيث الارشاد القانوني وفي تواصلي مع ديوان الرقابة المالية والادارية من أجل مكافحة الفساد ".

بعد 6 سنوات تحصل على مرادها من شكوى بخصوص خطأ طبي

قدمت مواطنة شكوى لمركز المناصرة والإرشاد بحدوث خطأ طبي أتلف لها المريء العلوي أثر عمليات متعددة، ولم تستطيع الحصول على تقريرها الطبي النهائي طول فترة متابعتها مع وزارة الصحة، رغم تقديمها عدة مطالبات دون جدوى.

في عام 2014 جاءت المواطنة التي حدث معها الخطأ الطبي عام 2007 إلى أمان، كان بين يديها ملف يحتوي على جميع العمليات التي كانت قد اجريت لها لغاية التخلص من ندبة على رقبتها فيها صديد تعرف طبياً (thyroglossal fistula cyst)، حيث أنه بعد إجرائها لهذه العملية في أحدى المستشفيات المحلية طلبت شرب بعض السوائل لشعورها بالجفاف والعطش، لتتفاجأ بخروج هذه السوائل من بلعومها.

بعد مرور عامين من محاولة معالجة هذا الخطأ الطبي تقدمت بشكوى إلى وزارة الصحة ونقابة الأطباء، كتبوا تقريرهم الطبي في سنة 2012، لكنهم رفضوا ان يزودوها به. علماً بأنها كانت بحاجة إليه كي تتمكن من رفع دعوى ضد من كان السبب في تدمير حياتها والألم الذي لازمها وما يزال.

رأت أمان في القضية الإنسانية عدداً من الجوانب فهي من جهة تمس بحق المواطن في الحصول على المعلومات، ومن جهة أخرى تتعرض لحق المواطن في الحصول على رد على شكواه، واللذان معاً يشكلان مساساً بنظم المساءلة وبمبادئ الشفافية. أمان بدأت بمخاطبة المسئولين وأصحاب القرار من وزارة الصحة، واستطاعت الحصول على نتائج التقرير الطبي، إذ قام مركز المناصرة على إثرها بالإتصال بالمواطنة، وقد تم تسليمها نتائج التقرير الطبي لمتابعة حقوقها عبر القنوات الرسمية والقانونية، في أن تتعافى لتعود صحتها إلى ما كانت عليه قبل سلسلة الاخطاء الطبية التي تعرضت لها. كما عملت امان على عقد جلسة مع وزارة الصحة ونقابة الاطباء والجهات ذات العلاقة لمناقشة اليات المساءلة عن الاخطاء الطبية حيث توصل الحاضرون الى نتيجة مفادها ضرورة اعداد نظام واضح حول الاخطاء الطبية يحمي حق المواطن ويصون كرامة الطبيب وتم تسليم المسودة لوزارة الصحة ولا زالت امان تعمل من اجل تبني هذا النظام.

وظائف مزدوجة تكشف عن أخطاء في قسيمة الرواتب

كانت الشكاوي تحمل بلاغات من مواطنين، تحفظوا على ذكر اسمائهم ، بقضايا تعلقت بإهدار للمال العام، فالأولى تتعلق بموظفة تحصل على راتب من وزارة الصحة على أنها طبيبة أسنان في الدائرة الحكومية في غزة دون ان تكون على رأس عملها هناك، بينما هي تعمل في القطاع الخاص في رام الله كمحاسبة وتتقاضى راتباً منه، وأخرى تقول بأن هناك موظف مفروز للعمل في قطاع غزة يتلقى راتبا شهريا من وزارة المالية الفلسطينية، دون أن يكون على رأس عمله، وهو مقيم في جمهورية مصر ويعمل هناك تاجرا منذ عام 2006، وكل نهاية شهر يقوم بتحويل راتبه من حسابه البنكي في غزة الى حسابه في مصر.

كانت قضية الموظفة قد شكلت تحديا جديا لطاقم أمان، وذلك لان هذه الموظفة هي قريبة احد المتنفذين، الا ان الشكوى وضعت على طاولة امان لدراستها، فلقيت بها شكلاً من أشكال الموظف الوهمي الذي يتقاضى راتبه دون أن يعمل، من جهة، ومن جهة أخرى، حصولها على راتب لا ينسجم مع تخصصها ودراستها العلمية.

فبعثت امان رسائل لوزارة المالية ووزارة الصحة ورئاسة الوزراء، طالبت بها النظر إلى المعلومات التي وصلتها في شقيها المالي والاداري، فلم تلبث القضية كثيرا من الوقت لاستجابة وزارة الصحة بعد ان وصلتهم رسالة من رئاسة الوزراء حول الموضوع، والتي قامت باستدعاء الموظفة والتحقق من المعلومات الواردة بالشكوى، وجاء التبرير أن ديوان الموظفين كان عدل المسمى الوظيفي لأحد الموظفين وأورد رقم هوية الموظفة ما أدى الى حدوث الخطأ في قسيمة الراتب والمسمى الوظيفي للمشتكى عليها وقد تم تعديل ذلك في كلٍ من ديوان الموظفين العام ووزارة المالية وتم خصم المستحقات المالية غير الشرعية من الموظفة بأثر رجعي، وفي السياق الآخر فقد تم توقيف الراتب الحكومي للمشتكى عليها لأسباب العمل بوظيفة كاملة في القطاع الخاص. وتم تحويلها للتحقيق.

اما بالنسبة لقضية الموظف فقد قام فريق مركز المناصرة في امان بإرسال رسالة لوزارة المالية حول القضية وعمل الموظفين العاملين في قطاع غزة، الذين لا يزالوا يتقاضون راتباً شهرياً من السلطة الوطنية، مع العلم أنهم يعملون في وظائف أخرى في القطاع الاهلي أو الخاص سواء في الضفة أو في القطاع.

جاء الرد من المكلف بمهام مدير عام الرواتب في وزارة المالية ليبلغنا أنه تم وقف راتب المشتكى عليه من الوزارة بعد التأكد من صحة المعلومات بوجوده خارج البلاد .

مركز المناصرة يتصدى لعمليات التحايل سوء استخدام المركبات الحكومية

نفذ مركز المناصرة والإرشاد القانوني (أمان) حملة بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات عام 2010 لوقف إساءة استخدام المركبات الحكومية، فكان أبرز نتائجها إصدار رئاسة الوزراء قراراً بترشيد استخدام المركبات الحكومية، لكن عابه عدم وجود لوائح وإجراءات واضحة لاستخدام المركبات، وعدم تحديد عقوبات رادعة لمن يسيء إستخدامها، ما ابقى الباب مفتوحاً للبعض للتحايل على هذا القرار والاستمرار في اساءة استخدام المركبات الحكومية، لذا واصل مركز المناصرة (أمان) استقبال الشكاوى بشان المركبات الحكومية، فاحدى تلك الشكاوى اخذت مسمى «قضية إهدار في المال العام» .

مسؤول في أحد المديريات التابعة لوزارة معينة نقل إلى مديرية في محافظة أخرى، وقد لاحظ أحدهم إرتفاع كمية الوقود المستهلكة في المديرية المنقول إليها المسؤول، واتضح أيضاً انخفاضاً في كمية الوقود المستهلكة في المديرية التي نقل منها، وهذا جاء نتيجةً لاستخدام المسؤول لمركبات المديريات لأغراضه الشخصية.

قضية اخرى تناولت مسؤول كان يعمل في هيئة عامة أفرزت له مركبة لاغراض العمل، ورغم ايقافه عن العمل بقيت المركبة مفروزة له، وفيما بعد عيّن مسؤولاً في أحد الوزارات وقد فرزت له مركبة جديدة، فاصبح مفروزاً له مركبتين حكوميتين.

قضية ثالثة كان مضمونها حول سوء استخدام مركبة حكومية في وزارة معينة من قبل احد الموظفين المسؤولين الذي كان يتقاضى بدلاً للمواصلات، وفي ذات الوقت يستخدم المركبة في التنقل من مكان عمله الى مكان سكنه، علما بأن المركبة حسب قرار مجلس الوزراء يجب أن تبقى في الوزارة بعد أوقات الدوام الرسمي.

بين ثنايا هذه الشكاوى أراد طاقم مركز المناصرة ايصال المعلومات كلها للجهات المسؤولة بغية تعزيز الرقابة على استخدام المركبات الحكومية انسجاما مع قرار مجلس الوزراء، فالقضية الاولى تم اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه المسؤول المسيء لاستخدام المركبة الحكومية بعد ان تم التحقق من صحة المعلومات الواردة. أما القضية الثانية فقد تم سحب المركبة التابعة للهيئة، وتوجت القضية الثالثة بإصدار تعليمات من الوزارة تحدد برنامجاً واضحاً لاستخدام المركبة الحكومية. ولا زالت امان تعمل لوقف اساءة استخدام المركبات الحكومية الامر الذي ترى فيه اهدار للمال العام ولازال المواطن الفلسطيني مدركاً لاهمية الابلاغ عن هذه الاساءة.

أمان تنجح بالضغط لإقرار منحة الحياة الكريمة للأسرى المحررين

بعد الافراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال في صفقة شاليط، دعت الحكومة الفلسطينية إلى تقديم منح مالية للأسرى المحررين دون الإعلان عن تفاصيلها، فشُكلت لجنة مؤلفة من وزارة الاسرى المحررين ووزارة المالية للتدقيق بالأسماء التي سوف تستفيد من هذه المنحة وإعداد قائمة بها.

تقدمت مجموعة من الاسرى المحررين بشكوى إلى أمان، تدعي بأن عضو من أعضاء اللجنة أضاف اسمه للاستفادة من المنحة رغم أنه أسير محرر من خارج الصفقة المذكورة، وان عضو آخر ادرج اسم أخاه فيها، وان القائمة خلت من الاسرى المحررين من مختلف الاحزاب وركزت على حزب واحد باستثناء أخ عضو اللجنة المشار إليه، وادرجت اسماء 34 اسير في القائمة من خارج الصفقة المذكورة، رغم ان آخرين اعتقلوا لمدد طويلة تصل لبعضهم الى أكثر من 15 سنة ولم يحصلوا على منحة مالية خاصة بهم.

بعد دراسة الملف دعى مركز المناصرة في أمان الاطراف ذات العلاقة بموضوع الشكوى إلى ورشة عمل لتوضيح الفئة المستفيدة من المنحة، وتحديد قيمة المنحة وفقاً لمدة الاعتقال للأسير المحرر، ولتحديد معايير الحصول عليها لأنه لا يوجد نظام يوضح ذلك وما سبق.

وبحضور المحاسب العام من وزارة المالية ووزير شؤون الاسرى والمحررين ووسائل الاعلام والجهات العمومية والحقوقية ومجموعة من الأسرى المحررين، تطرقت أمان إلى كل المواضيع السابقة وخرجت الورشة بتسمية المنحة بـ «منحة الحياة الكريمة»، وبوضع معايير واضحة لقيمة المنحة وبأنها لجميع الأسرى وليس فقط للمحررين في صفقة شاليط، وإلى ضرورة عمل نظام وفقاً للمخرجات السابقة، حيث ابدى الائتلاف تطوعه للمساعدة في إعداد هذا النظام من أجل رفعه إلى مجلس الوزراء الذي قام بدوره باقراره وبدء العمل به مع كانون الأول من نفس العام.

وعليه نجحت امان بالمساعدة في وضع نظام كمرجعية لتحديد تقديم «منحة الحياة الكريمة» بشكل يوضح مسؤولية الجهات الرسمية كافة ما يساعد في عملية المساءلة والرقابة على العمل العام. كما يساعد في الحد من أشكال الفساد المختلفة لضمان حياة كريمة لكل الأسرى بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية بعد الافراج عنهم.

100 دولار تعود لأصحابها من الحجاج بعد المتابعة من قبل أمان

بعد تلقي مركز المناصرة شكوى على مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى قدمها أحد الاشخاص احتجاجا على تجاوزات في منح الحج التي يتم تقديمها أكراما لأهالي الشهداء والجرحى. وتفيد الشكوى " أن المؤسسة تقاضت مبلغ 100 دولار أمريكي من كل فرد حصل على منحة الحج، دون أن يتم اعطاء الدافعين سند وصل، إضافة إلى عدم الاعلان عن الاتفاق الذي جرى ما بين المؤسسة وشركات نقل الحجاج، الأمر يعتبر انتهاكاً لحقوق الفرد في الحصول على المعلومات ، خاصة أن العديد من الحجاج قد مَنَعَتهُم قوات الاحتلال من المغادرة ". ويتبع " أن الاتفاق الذي جرى مع شركة النقل من قبل المؤسسة تم بشكل شفهي، ما جعلها تتجاوز قانون اللوازم العامة الفلسطيني، وأنها لم تعد قائمة بأسماء من لم يستطيعوا مغادرة فلسطين ".

راسلت أمان ديوان الرقابة المالية والإدارية حول موضوع الشكوى، وبعد فترة جاء الرد من الديوان " السادة المحترمين مؤسسة أمان ان ديوان الرقابة المالية والادارية راسل مؤسسة رعاية اسر الشهداء من أجل ارجاع مبلغ الضريبة للحجاج الذين لم تسنح لهم الفرصة للحج والذين لم يستردوا ضريبة المغادرة من مالية الاستراحة والبالغة 150 شيقل ومبلغ الـ 100 دولار أمريكي. وإلى الاشارة لهم بتجاوزهم لقانون اللوازم العامة باعتماد اتفاقية نقل تعود لسنة سابقة مع متعهد سابق ".

وقد أشار الديوان الى حرصه على التعاون مع أمان لدوره المهم في تعزيز النزاهة والشفافية في العمل العام وأنه سوف ينشر ما سبق في التقرير السنوي الخاص به.

للحصول على الدعم والإرشاد القانوني
إتصل على الرقم المجاني

1800 180 180

For Advocacy & Legal Advice
Contact us on the toll free Number

1800 180 180

AMAN wrote to the State Audit & Administrative Control Bureau- SAACB about these grievances. While later, SAACB's response was as follows:

> Respected officials at the AMAN Coalition,
>
> SAACB wrote to the Foundation for the Families of Martyrs and the Wounded ordering them to return the fees that were paid by those individuals who were not prevented from the opportunity to perform their hajj pilgrimage and those who were not charged the departure tax to the amount of 150 Shekels and 100 US dollars. They were also instructed to adhere to the General Supplies Law and to adopt the Transportation Agreement dating back to previous years with a former contractor that they used.

SAACB also emphasized its dedication to cooperating with AMAN in its role in fostering integrity and transparency in the public sector, and that it would publish this matter in its annual report.

in the Shalit deal. It was also concluded that a law should be passed that stipulated the aforementioned points. The AMAN Coalition offered its assistance in drafting this law for its presentation to the cabinet which, in turn, expressed its approval and vowed to begin work on it by December of that year.

Seemingly, AMAN succeeded in helping to pass a law that would act as a reference for the issuance of 'The Life of Dignity Grant' that outlines the responsibility of the relevant authorities. This facilitates accountability and oversight of work in the public sphere. It also helps to reduce the different manifestations of corruption guaranteeing a dignifying life for every ex-detainee after their release, regardless of their political affiliation.

One hundred dollars to be returned to hajj pilgrims after a follow-up investigation by AMAN

ALAC received a complaint about the Foundation for the Families of Martyrs and the Wounded, which was submitted by a member of the public in protest against what he deemed as irregularities in the granting of hajj packages that are offered to the families of martyrs and the wounded. The complaint accused the foundation of charging each family in receipt of the donation $100, without providing them with a receipt for this transaction, and without declaring the agreement that was in place between the foundation and the travel agencies for the hajj trips. This is a violation of the individual right of access to information, especially considering that the occupying forces prevented a number of pilgrims from travelling. Apparently, the agreement made between the foundation and the hajj travel agencies were mere verbal agreements; which is in contradiction with the Palestinian General Supplies Law. The foundation also failed to provide a list of names of those who were prevented from leaving Palestine on their pilgrimage.

AMAN succeeds in securing the ex-detainee grant by putting pressure on the authorities

After the release of Palestinian prisoners from occupation jails after the Shalit deal, the Palestinian Government called for financial grants to be provided to the prisoners without disclosing further details. A panel was set up consisting of the Ministry of Detainees' and Ex-Detainees' Affairs and the Ministry of Finance to investigate the names of individuals who were to benefit from these grants and a list of beneficiaries of the grants was to be compiled.

A number of former detainees submitted complaints to AMAN that claim that a member of the panel added their own name to the list of grant beneficiaries despite the fact that he was a freed prisoner from a different agreement [other than the Shalit incident], and that another member of the panel added the name of his brother to the list. The accusations submitted to AMAN also mentioned that names of freed prisoners belonging to different political parties were absent from the list, and that the list focused solely on those who were affiliated with one particular party; the only exception being the brother of a panel member, as mentioned earlier. The accusations claimed that the list included 34 names of freed prisoners that were not part of the Shalit deal, in spite of the fact that others were incarcerated for long periods of time—some as much as 15 years—and have not received any grants.

After studying the complaints, ALAC summoned all officials concerned to a workshop in which the correct beneficiaries of these grants were identified, the amount of the grants were set according to the length of the incarceration of each freed prisoner, and to identify the criteria to be put in place for the receipt of these grants; all of which were not previously outlined.

In the presence of the Accountant General of the Ministry of Finance, the Minister for Ex-Detainees' Affairs, members of the media, public and rights organizations, and a number of ex-detainees, AMAN addressed all the aforementioned issues it was decided that the grant would be named, 'The Life of Dignity Grant'. Clear standards were set for the amount of these grants, and that they were to be extended to all ex-detainees, not just those who were freed

An official at one of the directorates of a ministry was transferred to a directorate in a different governorate. One of the officials at the new directorate noticed a sudden increase in the fuel expenditure subsequent to the arrival of the suspected official. There also appeared to be a decline in the fuel expenditure in the directorate where the official had been transferred from. This came as a result of the official using the government vehicle for his personal use.

Another case dealt with an official who worked at a public authority and was supplied with a vehicle for work purposes. Despite leaving this position and being appointed at a different government position, the vehicle remained in his possession. He was also provided with a vehicle for his new job; this meant that he had two government vehicles in his possession at the same time.

A third case dealt with a ministerial official's misuse of a government vehicle. This official was receiving reimbursements for transport costs when he was actually using the government vehicle to travel between to and from work. It should be noted that, according to a decision made by the Cabinet, government vehicles should remain in the vicinity of the ministry outside official work hours.

In dealing with these cases, the team at ALAC sent the information that they obtained to the relevant authorities in the intention of strengthening oversight of the use of government vehicles in accordance with the Decision of the Prime Minister's office. For the first case, the appropriate measures were taken against the suspect after confirming that the information provided was correct. As for the second case, the government vehicle was confiscated from the suspect. The third case led to the issuance of clear instructions for the correct use of government vehicles. The AMAN Coalition continues to combat the misuse of government vehicle—an issue that it considers a waste of public money—and members of the public remain aware of the importance of vigilance to this regard.

request from the Prime Minister's office concerning the matter. The suspect was summoned and an investigation was made into the information presented in the complaint. They found that the Register of Employees contained a mistake pertaining to the job title and ID number of the suspected employee which led to the mistake in the allocation of the two salaries. This glitch was amended both in the public and ministerial records, while the overpayments were backdated and recalled. The suspect was also removed from her employment duties in the private sector and was referred to investigation.

As for the second case, ALAC wrote to the Ministry of Finance about the matter and the issue of some employees who work in Gaza and receive monthly salaries from the National Authority while, at the same time, they work in the private sector, whether in the West Bank or the Gaza Strip.

The office of the director general for the salaries department in the Ministry of Finance responded saying that the salary for the employee in question had been suspended by the Ministry, after it had confirmed that he was living abroad.

The Advocacy and Legal Advice Centre addresses the fraudulent misuse of government vehicles

The Advocacy and Legal Advice Centre—AMAN, in cooperation with the Ministry of Transport, led a campaign in 2010 to end the misuse of government vehicles. One of the most important outcomes of this campaign was the issuance of a resolution by the Prime Minister rationalizing the use of government vehicles, however, it fell short of producing clear regulations and procedures for the use of government vehicles, moreover, it didn't layout deterrents for those who misuse them, leaving the door open for some to continue exploiting government vehicles. For this reasons, the centre continued receiving complaints about the misuse of government vehicles. One of these complaints was titled: 'The Embezzlement of Public Money'.

AMAN also held meetings with the Ministry of Health, the Medical Association, and other stakeholders to discuss mechanisms to hold those who commit medical errors accountable. The attendees concluded that a law must be drafted concerning medical mistakes that would safeguard the rights of citizens and maintan the dignity of doctors. A draft law was submitted to the Ministry of Health and AMAN continues to work to get this law passed.

Dual job titles uncover mistakes in the allocation of wages

These complaints were made by whistle-blowers who opted to remain anonymous. They concern the embezzlement of public funds. The first case is concerned with an employee who receives a salary from the Ministry of Health as a registered a state dentist in Gaza, without being on top of her work in that area. Meanwhile, she also works in the private sector as an accountant in Ramallah and earns a salary for this position. Another case tells of an employee who is supposed to be working solely in Gaza and claims a monthly salary from the Palestinian Ministry of Finance, without performing his roles, while he in fact resides in Egypt where he has been working as a trader since 2006, making monthly transfers of his salary from his bank account in Gaza to his account in Egypt.

The first case was a big challenge for AMAN, in that, the female employee in question was a relative of an influential Palestinian figure. After studying her file, the team learnt that she was occupying a dummy position. On one hand she receives a salary without doing any work, on the other hand, the role she assumes does not reflect her speciality or formal education background.

AMAN wrote to the Ministry of Finance, the Ministry of Health, and the Prime Minister, requesting that they study the information that has been gleaned concerning the financial and administrative wrongdoings. The Ministry of Health soon responded after receiving a

Six years ago, Her thyroglossal cyst was ruptured by a mere medical mishap; now she got the clue to prove so

A complaint was submitted to ALAC by a member of the public reporting a medical mistake that led to the rapture of her upper esophageal sphincter due to multiple operations she went through. She was not able to obtain the final medical report from the Ministry of Health, despite making numerous attempts to contact it over many years to no avail.

In 2014, the citizen—who originally suffered the medical mistake back in 2007—came to AMAN and brought with her a file containing details of all the operations that she underwent to remove her thyroglossal fistula cyst. She reported that after one of these procedures at a local hospital, she requested a drink after feeling sensations of thirst and dryness, only to find that when she drank the liquids, they would come out from [a hole in] her throat.

After two years of attempting to amend this medical mishap, she submitted a complaint to the Ministry of Health and the Medical Association. These institutions produced their medical report [regarding the complainant's case] in 2012, but refused to allow her access to it. The complainant is in need of this report to file a lawsuit against those responsible for destroying her life and causing the pain that has never stopped since then.

AMAN identified multiple breeches of fundamental rights in this case, including the citizen's right to access the information, as well as her right to receive a response to her complaint; both of which infringe upon the principles of accountability and transparency. AMAN began communicating with senior officials at the Ministry of Health, and was subsequently able to obtain results of the medical report, following which AMAN contacted the complainant and provided her with the report so that she could pursue her case through the legal and official channels, in the hope that she may recover her health that she enjoyed prior to the chain of medical mistakes.

issued for invoices were signed off by the maintenance manager, and that they were for amounts of money that were manipulated by 50% to 100%."

The complainant continued, "I contacted the director general and the secretary general of the association to inform them about the matter and provided them with the documents. They thanked me for my diligence in managing the centre. Later, I was stunned to learn that my services would be terminated at the end of the probationary period, and that my duties would be assumed by someone else."

He added, "I didn't lose hope, putting all the negativity aside to pursue a different approach after exhausting all other ways to follow up the issue with the association's general assembly; consequently, I decided to contact the ALAC. After speaking to them about my issue, I decided to pay them a visit".

AMAN began to glean information to check the validity of the claim and provided legal consultations with the citizen. AMAN decided that it was necessary to address a formal letter to urge SAACB to assess the possible financial and administrative violations committed in this case. This is what was immediately done by AMAN; a letter was written to the SAACB encouraging them to begin an investigation into the information and to involve the complainant in the process, so that the details of the case, known by him, can be made clear. SAACB produced an entire report on the suspicions of corruption at the civil institution in question and referred it to the Anti-Corruption Commission.

The complainant commented, "It was crucial that I went to ALAC. They assisted me with legal guidance and communication and referred my case to the Anti-Corruption Commission".

A formal written response from the President of the Electricity Sector Assembly assured that the complaint was being dealt with and the company would be addressed, thus, it would implement the Tariff Law and the electricity installation fees that have been set by the aforementioned regulatory authority. Based on the above, the centre informed the complainants that progress had been made with their grievances, and that the regulatory body has followed up on the cases and obliged the electricity company to adhere to the relevant legislations, and to ensure the prevention of tax evasion, thus, the necessary requirements are in place to guarantee the rights of all, without exception. The complainants expressed their joy at the fruits of their intervention and defiantly vowed to persist protecting public funds from embezzlement.

AMAN'S legal consultation unearths a suspicion of corruption

A manager of a civil organization branch called the ALAC's toll-free number, 1800180180, to blow the whistle on the embezzlement of public money at the organization where he had recently started working and was still in his probationary period. He reported that the Palestinian Authority provided the organization with funding worth $125,000 in order to set up a centre after it had been closed for more than two years. However, this money was spent through improper illegal administrative procedures, such as the issuing of bids for the contracts.

The complainant submitted a written complaint with supporting documents such as photographs of fake documents and invoices that were manipulated by the one conducting the maintenance operations at the aforementioned centre. Furthermore, the latter was conducting the maintenance work alone unsupervised by the director of the centre.

In his written account, the complainant said, "One day, due to a mistake by the association's driver, I was given access to a file containing invoices, bank records and checks that were signed off by the head office in Jerusalem using the centres account with the Arab Bank; the Association has two bank accounts. I was shocked to learn that all of the cheques were

Whistleblowing by ordinary members of the public safeguards public money and fights tax evasion

Case No. 41 carried with its documents, filed by members of the public, stating that an electricity supplier founded more than 35 years ago was avoiding tax. Additionally, the company obliged citizens to cover the costs for the purchase of meters that are needed to provide the electricity service; only for these meters to become the property of the company thereafter, despite being paid for by the citizen. This is done by forcing the citizen to sign an agreement drafted by the company to waiver their ownership of the meters in return for this vital service. The citizens have not been given a copy of this agreement despite the fact they are one of the signatories. Moreover, the citizen is charged a fee of 80 Shekels; 30 Shekels of which goes to the company's employees—despite them receiving a salary [that is separate from this]—while the remaining 50 Shekels goes to the owners of the company, setting the capital of this company between 0.5-3 million dinars.

AMAN's team began deliberating and formulating ideas to identify the relevant body that should be addressed. The centre drafted a letter to the Ministry of Finance about these tax offences. A separate letter addressed the connected issues with the company's public relations track record—which specifically concerns the Regulating Authority for the Electricity Sector.

After a number of follow-ups, the Ministry of Finance responded by stating that it would amend the company's registration and that the VAT department will calculate the tax dues based on the company's activities over the past years in order for the amount to be paid according to its assets.

AMAN Coalition held a hearing at its headquarters with Dr. Omar Katana, Chairman of the Palestinian Energy Authority and The Electricity Sector Regulatory Body, on the new Tariff Law and the prices for electrical connection installation. The key aim of this meeting was to foster the concepts of accountability and transparency.

Shortly after the conference, the Cabinet issued a resolution to abolish the Security Clearance Condition and requested from AMAN that it obliges the government institutions to adhere to Resolution No. 133 that stipulates an end to the implementation of the Security Clearance Condition for the recruitment of employees applying for public offices and the issuance of trade licenses. AMAN has since been able to defend the rights of some members of the public who were almost completely striped of their work rights by past practices.

Exploitation of positional clout to defy a judicial decision and the sovereignty of the law

At the beginning of April 2014, The Criminal Court of Hebron issued a verdict to release citizens "X" and "Y". However, the security services illegally refused to release them.

On the 7th of April, ALAC received a complaint from a Palestinian citizen about the refusal of the security services to enforce this judicial decision. Subsequently, the Centre addressed the Justice Minister concerning this matter, and he seemingly ordered an investigation into, what appeared to be, a violation of the legislations and laws in force. For example, article No. 106, of the Amended Palestinian Basic Law, stipulates that: "Judicial rulings shall be implemented. Refraining from or obstructing the implementation of a judicial ruling in any manner whatsoever shall be considered a crime carrying a penalty of imprisonment or dismissal from position if the accused individual is a public official or assigned to public service. The aggrieved party may file a case directly to the competent court and the National Authority shall guarantee a fair remedy for him".

A letter was also addressed to the Attorney General concerning the lack of respect for judicial decisions on part of some public servants, while the security services continued to refuse to implement the decision to release the prisoners.

The Centre continued to follow-up with all the relevant bodies, especially the head of the security services and the Independent Body for Human Rights. These efforts led to the enforcement of the judicial ruling to release the citizens being held.

and informed her that she had succeeded in protecting the public's money; to which she joyously responded: "God willing, our country can become free of corruption with the help of those who stand in its way".

The 'Security Clearance Condition': A political corruption should let fall through cracks

ALAC has received a number of complaints from members of the public about their state of unemployment due to the Security Clearance Condition. Some reported that they were prevented from obtaining a public office role due to not passing this protocol. Others claimed that they were dismissed from their public office jobs after the specialized bodies did not approve their employment based on their political affiliation. Some of those who were dismissed also reported that they did not receive their complete financial entitlements after their contracts were terminated. Furthermore, others reported not receiving the relevant documentation for the termination of their contracts.

The centre began to open the cases of citizens who have been severely overwhelmed by the effects of the [political and regional] division. The political turmoil, which has begun to dangerously decline into a deep-rooted and ever-present malice for the people of this nation emanating from the reality of the current situation that we all live in, has simply diminished the rights of these individuals.

The AMAN Coalition published its annual report at its annual conference after continuous follow-ups and correspondence with relevant bodies. The report, which was titled: 'Corruption in Palestine: Realities and Battles' made reference to the on-going problem of the Security Clearance Condition that represents a barrier for some citizens. While the problem was being addressed in the presence of the Palestinian Prime Minister, Salaam Fayyad, AMAN presented the Prime Minister with recommendations that included a request to abolish the Security Clearance Condition, describing it as a form of corruption, a flagrant violation of equal opportunity in recruitment, deepening schisms, and supporting nepotism, favouritism and political corruption.

The panel's final report highlighted suspicions of corruption and recommended an immediate referral to the Anti-Corruption Commission. Less than a month after the case was referred to the Commission, AMAN was called as a witness in order to affirm the suspicions, and that the Commission will not let corrupt officials go unpunished; consequently, the suspect was referred to trial. Since then AMAN has corresponded with the civil authority concerned in this case announcing the suspension of any joint activities with AMAN during the period of the trail.

AMAN visit reveals embezzlement of public funds

After hearing an announcement on the local radio trumpets that: "If you witness an act of corruption, please report it", a member of the public confidently made her way, folder-in-hand, to the Advocacy and Legal Advice Centre - ALAC at the AMAN Coalition, and presented her case to the team at the centre. She soon realized that she had come to the right place for legal advice and assistance in pursuing her case to the relevant authorities. Her case pivoted on the embezzlement of public funds by a civil institution.

After a thorough meeting with the complainant, AMAN decided to take on the complaint. The complainant reported financial wrongdoings on part of the director of the civil institution. She accused the director of illegally amassing a significantly large amount of public money for herself by concealing and manipulating invoices from business owners and power plants.

Within a week of the complainant's visit, ALAC at AMAN Coalition wrote to the director general of the General Directorate of Non-Governmental Organizations and Public Affairs in the Interior Ministry, containing [details of the] financial contraventions that were committed, and subsequently reported. Soon thereafter, AMAN conducted a series of follow-ups, which included holding a meeting with the interior minister, Dr. Said Abu-Ali, who responded with strong support for the complainant and gratitude for her efforts. He enforced an audit of the civil institution and its financial and administrative activities.

After the audit was carried out by the responsible agencies and the money had been successfully returned to the public purse, the team at the centre contacted the complainant

An employee refuses to remain silent over the corruption of a civil institution official

While working with a civil institution to implement a project for combating nepotism and favouritism, the AMAN Coalition (Coalition for Integrity and Accountability) was keen to raise employees' awareness of corruption and the ways to combat it. A certain official at this civil institution believed that he could hide behind this project for raising corruption awareness to forge official documents such as work contracts and financial transactions. The official would authorise two contracts for a single service; the first would display the standard fee for the service, and the second would contain a higher amount and would be presented to the financier. The official would then retain the difference in fees for himself. This led to a corruption case being filed based on the accusation of illicit gains.

This official did not realise that AMAN was able to assist an employee at the institution [in whistleblowing] who had noticed the difference between sound practices in financial management and corrupt practices. After refusing to remain silent over the corrupt actions of the official in question, the employee contacted AMAN with evidence and supporting documents in order to blow the whistle on what he had uncovered and witnessed.

File No. 33 contained dark revelations: it contained a thorny issue that led AMAN's team to call for an emergency meeting to study its contents. Subsequently, AMAN's team set out to verify the contracts that were in the possession of the suspected official—via an ad-hoc panel—and, after communicating with the numerous signatories, found that many of them had not signed the contracts that were submitted to AMAN [by the suspected official during the investigation] but, instead, had signed different contracts that were worth less money. This is what led AMAN to believe that there was a cogent reason to suspect widespread corruption in the various projects carried out by this civil institution.

Coalition for Integrity and Accountability – AMAN

Main office: Ramallah, Al- Irsal Street, Remawi Building, 1st floor
Tel: +972 2 297 49 49
+972 2 298 95 06
Fax: +972 2 297 49 48

Gaza office: Al- halabi street, Al- Hasham building, 1st floor
Tel: +972 8 288 47 67
Fax: +972 8 288 47 66

P.O Box: 69647, Jerusalem 95908
E-mail: info@aman-palestine.org
Website:www.aman-palestine.org

This Booklet is funded by:
The European Union

This Booklet was printed as part of the project:
"CSO's and Citizens: Influential power for increasing the key state institutions' responsiveness and accountability".

This Booklet does not necessarily Reflect the opinion of the European Union.

مركز المناصرة والإرشاد القانوني
Advocacy & Legal Advice Center (ALAC)

They fought corruption and you can too!

Success Stories